

1. الفرق بين التغير الاجتماعي (Changement social) والتحول الاجتماعي (Mutation social):

التغير الاجتماعي يحدث نتيجة تبدل يندرج زمنيا ضمن عدّة أجيال، أما التحول الاجتماعي فيتعلق الأمر فيه بقطيعة تحدث ضمن جيل أو جيلين. التغير الاجتماعي تطوري، غير متوقع، أما التحول الاجتماعي فعنيف. فكرة التحول تتضمن السرعة أو حتى القطيعة. في الواقع فإن الفرق بين التغير الاجتماعي والتحول الاجتماعي تحيل إلى طبيعة الأسباب التي تؤدي إلى التبدل في الواقع الاجتماعي، وعليه نجد أن التغير يكون نتيجة لعوامل أصيلة (endogènes) في حين التحول سببه عوامل دخيلة (exogènes).

بالنظر لما سبق، فإن ما عرفته التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، على مختلف المستويات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والسياسية، بفعل الاستعمار، يعدّ تحولا لا تغيرا اجتماعيا، على اعتبار العامل الأساس الذي أنتج التبدل هو عامل دخيل (= استعمار قوة أجنبية). كما يمكن اعتبار كذلك التبدلات التي شهدتها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تحولا اجتماعيا لا تغيرا، لأن العوامل التي كانت وراء هذا التحول، ممثلة في سياسة التصنيع ومشروع التحديث، لم تكن امتدادا لديناميات اجتماعية أصيلة أي من صلب المجتمع، بل تم فرضها من فوق (من قبل النخبة الحاكمة) من أجل التسريع في عملية التحديث وإحداث قطيعة مع المجتمع التقليدي ومكوناته.

وجب التنبيه في هذا الصدد إلى أن كل مجتمع، أيا كان، عرضة للتبدلات، فإنه يحاول الحفاظ على معايير وقيمه الثقافية والايديولوجية. في حالة التغير الاجتماعي يكون لهذه المعايير والقيم الوقت الكافي لأن تتكيف وتتأقلم ولأن تعيد تعريف نفسها على حسب البنى الجديدة. لأن التغير الاجتماعي ليس زوالا أو موتا للقديم ولا نهاية للتقاليد. التغير حين يكون نتاج عوامل أصيلة يتمظهر في تكيف النظام السوسيو-ثقافي مع التبدلات السوسيلوجية التي جاءت بها عملية التحديث (التصنيع، التمدن، التبادل السوقي، نقدنة الاقتصاد...). أما في سياق التحول الاجتماعي فنجد القيم والمعايير الاجتماعية موضوع التبدل المفروض بفعل عوامل دخيلة، نجدها تتصلب وتتجمد. هي سيرورة تتصلب فيها التقاليد أكثر كلما انفصلت عن الواقع أكثر. من هنا يمكننا فهم السبب وراء استمرار وديمومة الثقافة الأبوية في المجتمع الجزائري إلى اليوم، واستمرارها في هيكلية الرابط الاجتماعي في الفضائين العائلي الخاص والعام. الثقافة الأبوية بما هي قيم وتمثلات ومعايير اجتماعية، دامت واستمرت لأننا في سياق تحول اجتماعي وليس تغير اجتماعي. فرغم زوال الأطر الاجتماعية لهذه الثقافة إلا أنها لازالت حاضرة

في المخيال وتشكل مرجعية أساس للقيم الثقافية والايديولوجية وللمعايير الاجتماعية. لقد تصلبت هذه العناصر (قيم، تمثلات، معايير...) وتحجرت ولم يكن السياق (سياق التحول الاجتماعي) يسمح لها بالتكيف والتأقلم مع الأطر الجديدة.

على اعتبار أن ما عاشه النظام الاجتماعي الجزائري يعتبر تحولاً لا تغيراً اجتماعياً، فإن نظرة الفاعلين الاجتماعيين للزمن (لوقت فسد) وللناس (الناس فسدت) تتسم بالحكم عليهما بالفساد، وكأن هناك نظاماً طبيعياً للمجتمع وللكون يجب أن يسير عليه وإذا ما اختلت قواعد هذا النظام فسدت الأحوال واختلت الموازين. لفهم هذا علينا تخيل أننا في سنة 1980 مع كهل عمره 60 سنة، عاش مرحلة قبل الاستقلال في الريف حيث ولد، بعد الاستقلال هاجر إلى المدينة وأقام فيها طلباً للعمل. اضطر للتأقلم مع ظروف الحياة في المدينة بدافع من الضرورة، لكنه يشعر بأنه يعيش في عالم آخر تماماً، عالم هو غير قادر على التحكم فيه والسيطرة عليه، يتقاسم السكن في الشقة مع ابنه المتزوج، وهو دوماً منزعج من الجلوس للأكل بحضور زوجة ابنه أو التفرج على التلفاز بحضورها. إنه متعجب أمام سلوكيات كهذه لكنه حريص على عدم إظهار استهجانته علناً. لقد ولد هذا الكهل سنوات العشرينيات من القرن العشرين، لما كانت الفتاة تحمّرُ خدودها عند رؤية أبيها أو أخيها ولا تجالسهم إلا عند الضرورة. هذا الكهل مضطر اليوم لقبول هذا "العالم الغريب" والذي يعتبره "زمننا فاسد"، فسدت فيه الأخلاق والسلوكيات وغابت فيه "الحُرمة والحشمة". بالنسبة لهذا الكهل ولأقرانه فإن النظام الاجتماعي الذي عرفوه هم هو "النظام الطبيعي"، يعني ما يجب أن تكون عليه الأمور، وعليه فهم يفسرون الكوارث الطبيعية مثلاً بالتحول الذي طرأ على علاقة الرجال بالنساء (ولات النساء تتصرف، هي اللي تحكم). بالنسبة لهم فالفساد الذي مسّ النظام الاجتماعي (قيم، نمط علاقات...) جعل النظام الطبيعي يفسد ويختل (زلازل، جفاف...). وفي هذا السياق، سياق النظام الطبيعي وفساده، تعتبر المرأة أكثر من الرجل مسؤولة عن كل الشرور التي قد تقع (الخير مرا والشر مرا).

2. الإغفال الحضري (Anonymat urbaine) والنظام العائلي:

موجة الهجرة الكبيرة التي تلت الاستقلال في 1962 وكان تعدادها بمئات الآلاف، أحدثت تحولات عميقة في المجتمع، بل أنها أسهمت في نشأة مجتمع جديد؛ أهم ملامحه هي تفكك الجماعات العائلية، تغير في العلاقات بين الجماعات (بين الجيران، بين الوافدين الجدد ومن بقوا في الريف)، كما أن الأحياء الحضرية التي وفدوا إليها جمعت عائلات لا رابطة عائلية بينها.

في الريف، نجد أن ضغط الجماعة الممارس على الفرد، يجعله منصاع للقوانين وقواعد العيش المشترك، أما في المدينة فالإغفال أو المجهولية التي يتمتع بها الأفراد تشجعهم وتدفعهم لممارسات العنف والانحراف على اعتبار تفتت الجماعة وضعف قدرتها الرقابية عليهم في الوسط الحضري. إذن فإن الإغفال (أو المجهولية) (l'anonymat) في الوسط الحضري يعمل على تفكيك فعالية النظام العائلي لناحية فرض سلطته الأخلاقية على الفرد. في الوسط الريفي تمارس كل جماعة ضغطا والرقابة الأخلاقية على أفرادها بحكم أن شرف الجماعة العائلية والاحترام الذي تتمتع به مرهون ومرتبط أساسا بسلوك أفرادها؛ لكن في الوسط الحضري (المدينة) نجد أن فرص التملص من هذا الضغط والرقابة كثيرة (بحكم كبر المساحة، وكثرة عدد السكان وانحدرهم من أصول مختلفة بحيث يجهل الواحد هوية وأصل الآخر)، ما يزيد في فرص "انحراف" الفرد وتحرره من قيود الجماعة ومعاييرها ونسقتها الأخلاقية.

3. من العائلة الأبوية إلى العائلية الممتدة:

العائلة الأبوية التي تجمع 3 إلى 4 أجيال لم تستمر بعد مرحلة تفتت القبائل التي تعرض لها المجتمع الجزائري في النصف الثاني من القرن 19، لكن ما حررته هذه البنية العائلية التقليدية من وحدات ساهم في تشكل نمط العائلة الممتدة. وعليه فخلال مرحلة الاستعمار هيمنت العائلة الممتدة التي جاءت لتخلف العائلة الأبوية التي انحصرت بفعل سياسات الإدارة الاستعمارية التي استهدفت أساسا النظام الاجتماعي التقليدي التي كانت تسود فيه العائلة الأبوية.

إذا ما أردنا اختصار تطور النمط العائلي في الجزائر خلال القرنين الأخيرين فعلينا التمييز بين العائلة الأبوية التي سيطرت خلال مرحلة ما قبل الاستعمار، ثم حدث التحول نحو نمط تنظيم عائلي جديد هو العائلة الممتدة (المتكونة من عدة جماعات زواجية groupes conjugales: الأب والأم + الأبناء المتزوجون وزوجاتهم + الأبناء العزاب) لتهيمن خلال مرحلة الاستعمار ومرحلة ما بعد الاستقلال، في حين ظهرت العائلة النووية (زوجة، زوجة وأبناءهم) بعد الاستقلال على نطاق ضيق لكنها لم تتحول إلى النمط العائلي الغالب لأن الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية لذلك لم تتوفر (أزمة السكن، البطالة...).

الشكل الذي هيمن بخصوص العائلة الممتدة هو "عدة خلايا نووية مشكلة لوحدة سكن واستهلاك" أو "مجموعة من الوحدات النووية التي تتمتع كل واحدة منها بسكن خاص بها وتجتمع حول الوالدين".

رغم زوال العائلة الأبوية إلا أن الثقافة الأبوية لازالت تشتغل ولازالت تهيكّل الرابط الاجتماعي وتصوراتّه، ورغم فقدان هذه الثقافة لوجهاتها وفعاليتها السوسولوجية في سياق واقع اجتماعي يمتاز بهيمنة منطق التبادل السوقي والفضاء الحضري إلا أنه يعاد تأويلها على حسب المصالح الخاصة بكل فرد من الجماعة المنزلية.

تعرضت العائلة الجزائرية لعوامل تغيير خارجية تمثلت في الاستعمار ثم في سياسات الدولة الوطنية، ولقد حاولت في الحالتين التأقلم مع الأوضاع الجديدة مع المحافظة على القيم والمعايير الاجتماعية التي مثلت في السابق وإلى الآن، أساسها الثقافي وأعطت المعنى لأفرادها.

العائلة الأبوية والتي هي الجماعة الاجتماعية القاعدية لمجتمعات المغرب الكبير ما قبل الاستعمار هي الجماعة التي لا يتم العمل داخلها بمبدأ الانتقام (حسب تعريف علماء الأنثروبولوجيا). العائلة الأبوية تستند على خط نسب أبوي (نسبة الأبناء لأبائهم). يتيح هذا النموذج التقليدي للفرد الانتساب إلى مستويين اثنين: مستوى العائلة ومستوى القبيلة. الرابط الاجتماعي في هذا السياق يعاش أساساً ضمن الإطار العائلي وهو على درجة كبيرة من الكثافة والقوة بحيث تظهر القبيلة كامتداد طبيعي للجماعة المنزلية (العائلة). في هذا السياق تمثل العلاقة العائلية النموذج المثالي أو المرجعية لتمثّل الرابط الاجتماعي المنظور إليه كعلاقة دم بين رجال مجموعة اجتماعية واحدة. التضامن بين أفراد العائلة الأبوية وروح الجماعة معززة بلانقسامية الملكية.

السلطة في العائلة الأبوية في يد الجدّ أو في حالة وفاته أو عجزه فهي في يد كبير أبناءه. كبير العائلة يتكفل بتقسيم مهام العمل الزراعي بين مختلف الوحدات المكونة للجماعة المنزلية. العائلة هنا تمثل وحدة سكنية (يسكنون نفس الدار)، وفي نفس الوقت هي وحدة إنتاجية (يعملون مع بعض في نفس المكان) ووحدة استهلاكية (لهم نفس نمط الاستهلاك). كما أن كبير العائلة يسهر على سلمية العلاقة بين أفراد العائلة أو الجماعة العائلية، وهو من يمثل العائلة ويتحدث باسمها في الخارج. يتمتع بالهيبة والوقار ويمتلك سلطة "إعلان اللعنة" على من يخالف أمره. كبير العائلة في العائلة الأبوية تجتمع فيه شخصية القائد، رجل الدين والقاضي. أي أنه يجمع بين صلاحيات ومهام هذه الأدوار الثلاث. هو من يحدد لكل فرد من الجماعة (أعزب كان أم متزوج) مكانته ودوره في الجماعة. سلطته في الغالب لا تناقش. يتمتع بصلاحياتين مُهابتين: صلاحية منع الاستفادة من الإرث، وصلاحية اللعن (عدم الرضا، رضاية الوالدين، غاضبين عليه والديه...).

إذن فلانقسامية الملكية + الاستغلال الجماعي للأرض + خشية الأب (كبير العائلة) واحترامه + تقديس الأجداد والأقدمين + الارتباط بالجينالوجيا الأبوية + روح التضامن والوحدة بين الأفراد المنحدرين من نسل/جينالوجيا واحدة = كل هذا هي مميزات العائلة الأبوية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال مرحلة ما قبل الاستعمار.